كلمة التحرير

التأصيل الإسلامي لمفهوم القيم

فتحي حسن ملكاوي

تمهيد:

اجتهدْنا في كلمةِ التحرير للعدد السابق من هذه المجلة في عرض مفهوم التأصيل والدلالات التي حَمَلَها هذا المصطلح، وتحديدِ رؤيتِنا للمعادلة المعرفية للتأصيل، ثم عقَّبنا على ذلك بقراءة كتاب المرحوم الشيخ محمد عبد دراز "دستورُ الأخلاق في القرآن الكريم" بِوَصْفِه نَوعاً من التأصيل الإسلامي لعلم الأخلاق. وفي كلمة التحرير هذه نحاولُ تحديدَ دلالة القيم في المرجعية القرآنية، كما نفهمها، ثم نبينُ أسبابَ اهتمامنا بالتأصيل الإسلامي لمفهوم القيم.

وقد يكونُ من اللافت للنظر أنَّ مصطلح القيم أصبح واحداً من المفردات التي يستعملها كلُّ الناس، في كلِّ المجالات؛ فالصراعُ بين القوى المهيمنة في العالَم يتمُّ تسويغُه بالسَعْي لنشْر قيم الحريَّة والديمقراطية وحقوق الإنسان؛ والجشعُ في التنافس الاقتصادي بين الشركات الكبرى في العالم يتمُّ تبريرُه بالسعي لإشاعة قيم السوق، المتمثلة في تحرير التجارة وتحقيق معايير الجودة؛ والتطرُّفُ الديني يتم تسويقُه بالحرص على القيم الأصيلة، في مواجهة تيارات التحرُّر التي تُرَوِّج لقيم الحداثة أو قيم ما بعد الحداثة، إلخ.

لذلك لا عجبَ أنْ أصبحَ موضوعُ القيم مادةً للبحث والدراسة، يستقطب اهتمامَ الباحثين من مختلف المذاهب والإيديولوجيات، ومن مختلف الحقول والتخصصات المعرفية؛ فهو موضوعٌ أثيرٌ في البحوث الفلسفية، والدراسات السياسية، وهو موضوعٌ مركزيٌ في علوم الدين وعلوم الاقتصاد والاجتماع، والدراسات الثقافية، والحضارية،

إلخ، هذا فضلاً عن أنَّ موضوعَ القيمِ يتعلق بالفطرة الإنسانية، ويضربُ بعيداً في عمق التاريخ البشري، سواءً اعتمدنا على النص الديني في معرفة هذا التاريخ، أو اعتمدنا نصوص التاريخ البشري المدوَّن. ومع كلِّ هذا الاهتمام فإنَّ البحث الجادَّ سوفَ يقودُ إلى ملاحظة أنَّ القيمَ قد تعرَّضت في مناسبات عديدة إلى قدر كبير من التهميش، مما يؤكِّدُ الحاجةَ إلى الكشف عن العوامل التي أدَّت إلى ذلك، وبيانِ دورِ المعتقدات والإيديولوجيات، إضافةً إلى بيان موقعِ القيم من دعاوى الإطلاق والنسبية، وخصائصِ التغيُّر والثبات.

مفهوم القيم

القِيَمُ جمع قِيمَة، وجذْرُها قَوَمَ، ووردت مشتقاتها في القرآن الكريم حوالي ستمائة وتسع وخمسين (٦٥٩) مرةً، منها قامَ وأقَام وقيام وقائم وقَيُّوم وقِيَم وقَيِّم وقَوَام وتَقْويم، في حوالي مائة وستين (١٦٠) مرة، واستقام ومستقيم في سبع وأربعين (٤٧) مرةً، وقيامة في سبعين (٧٠) مرة، وقَوْم في ثلاثمائة واثنتين وثمانين (٣٨٢) مرةً.

- فالله سبحانه حيٌّ قيُّوم، يقوم بذاته ويستغني عن غيره، ويسوس الأمور ويسيطر عليها، فهي خاضعة له، ﴿وَعَنَتِ الْوُجُوهُ لِلْحَيِّ الْقَيُّومِ،﴾ (طه: ١١١) وهو سبحانه: ﴿قَائِمٌ عَلَى كُلِّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ﴾ (الرعد: ٣٣) فهو بها عليمٌ، ولها حفيظٌ، وعليها رقيب.

- والدِّينُ القيّمُ الموصلُ إلى كلِّ خير بلا انحرافٍ أو زَيْغ، وما سواه أديانٌ غيرُ مستقيمة، ﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ الْقَيِّمِ.﴾ (الروم: ٤٣)

- والصِّراطُ المستقيم: الواضحُ الموصلُ إلى هدفه وغايته دون عناء في الجهد، ودون ضلال في الطريق، ﴿فَاسْتَقِمْ كَمَا أُمِرْتَ،﴾ (هود: ١١٢) ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ.﴾ (الفاتحة: ٦)

- والقرآن يَهْدي للَّتِي هي أقومُ ﴿إنّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ،﴾ (الإسراء:٩) من العقائد والشرائع والأخلاق، فمن اهتدى بهديه كان أقومَ النَّاس، والكتبُ القيِّمة هي الكتبُ التي يَعْدلُها ثمنٌ غال، ومكانةٌ رفيعة، وفائدةٌ كبيرة، وتجمعُ ما في غيرها من الخير،

- وقد خَلَقَ اللهُ الإنسانَ في أحسن تقويم ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا الإِنْسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ؛﴾ (التين: ٤) إذْ اكتملت في خلقه صفات الحسن في التكوين الجسمي والعقلي والروحي، بما يتناسب والهدف من الخلْق والوظيفة في الوجود.

- وكان بين ذلك قَواما: توسطاً واعتدالاً ورشداً في الأمر بلا إفراط ولا تفريط، ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَاماً.﴾ (الفرقان: ٦٧)

وهكذا فإن جماع المعاني اللغوية في أصولها القرآنية تشير إلى أن الكون كله قائم على نظام تتقوَّمُ به أشياؤه وظواهره، وأن حياة الإنسان في الكون تتقوَّمُ بمنظومة من القيم تحدد تصوراته وعلاقاته وأعماله الظاهرة والباطنة. فكما أن الرؤية الكونية عند المسلم تتضمن نظاماً في الاعتقاد ينشئ تصورات الإنسان وعباداته، ونظاماً في المعرفة ينشأ التشريعات والعلاقات، فكذلك تتضمن هذه الرؤية نظاماً للقيم تتحدد به دوافع السلوك والعمل.

نظام الإسلام= نظام الاعتقاد + نظام المعرفة + نظام القيم.

ومع أنَّ هذه الرؤية هي رؤيةٌ أصيلة ذاتُ مرجعية قرآنية، فإنَّ بعض الفلاسفة قد عبّروا عن رؤيتهم للحكمة البشرية، في النظام الكلي للفلسفة، بصورة قريبة من تلك الرؤية القرآنية. وقد تمثل ذلك في تقسيمهم "التقليدي الشائع الذي يحدد الفروع الأساسية للفلسفة في ثلاثة مباحث هي: الأنطولوجيا أو البحث في طبيعة الوجود

وحقيقته، والإبستمولوجيا أو نظرية المعرفة، والأكسيولوجيا وهي البحث في ماهية القيم وحقيقتها ودلالتها."[١]

وإذا تأمَّلْنا في الدلالات المختلفة لمحمل الألفاظ القرآنية ذات العلاقة بجَذْر القيم، فإنَّنا سنجدُها تتركَّز في أربعة مجالات من الدلالة، تتضافرُ وتتعاون في إعطاء الدلالة الكلِّية للقيمة والقيم في الاصطلاح القرآني، وهذه المجالات الأربعة هي:

١. الوَزْنُ والفائدة والثمَنُ والخيْرِيَّة، فالأمْرُ الذي لا قيمةَ له لا وزنَ له ولا فائدة فيه، أما الأمرُ الأكثرُ قيمةً فهو الأفضل، والأكثرُ خيراً: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِ رَبِّهِمْ وَلِقَائِهِ فَحَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فَلا نُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَزْناً.﴾ (الكهف: ١٠٥)

٢. الثباتُ والاسْتِقْرَارُ والتماسك: ﴿إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي مَقَامٍ أَمِينٍ.﴾ (الدخان:٥١)

٣. المسؤوليةُ والرعاية؛ فالقائمُ على الأمر مسؤولٌ عن رعايته وإدارة شؤونه: ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ...﴾ (النساء: ٣٤) والله سبحانه هو: ﴿اللَّهُ لا إِلَهَ إِلاَّ هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ،﴾ (البقرة: ٢٥٥) وهو سبحانه قائمٌ على كلِّ نَفْس: ﴿أَفَمَنْ هُوَ قَائِمٌ عَلَى كُلِّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ.﴾ (الرعد: ٣٣)

٤. الاستقامةُ والصلاح: ﴿وَأَلَّوِ اسْتَقَامُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ لأَسْقَيْنَاهُمْ مَاءً غَدَقاً.﴾ (الجن:١٦)

إنَّ مراجعةَ التراث الإسلامي تكشفُ عن غياب مصطلح "القيم" بالدلالة المعاصرة لهذا اللفظ. ويَصْدُقُ ذلك على تراث الفقه والأصول، وتراث التاريخ والرجال، وتراث التربية والتصوُّف، وغير ذلك. وربَّما يكونُ السببُ في ذلك أنَّ علماء الأمَّة استخدموا مصطلحات أخرى بصورة تشتمل على ما نُصَنِّفُه اليومَ تحت عنوان القيم؛ فمصطلحات الفضائل والشمائل والأخلاق، كانت تغطي مساحات كبيرة من

---

[١] زقزوق، محمود حمدي. **تمهيد للفلسفة**، القاهرة: دار المعارف، طبعة خامسة، ١٩٩٤م.

خصائص السلوك البشري. أما دوافع هذا السلوك فكانت ترتبط بأركان الإسلام وأركان الإيمان، ومفاهيم التقوى والعبادة والجزاء؛ وكلُّ ذلك جَعَلَ موضوعات القيم هي موضوعات الإسلام، بِوَصْفِهِ عقيدةً وشريعةً ونظامَ حياة، يُنَظِّمُ شؤون الفرد والمجتمع، وتتكامل فيه متطلباتُ العمل للدنيا والآخرة.

وتتداخلُ مفاهيمُ القيم، والمثل العليا، والأخلاق، والفضائل، والاتجاهات النفسية والانفعالية فيما بينها إلى حدٍّ كبير. ومع أنَّه يمكن وضعُ تعريف لهذه المفاهيم وبيان دلالات الألفاظ والكلمات التي تعبِّر عن كلٍّ منها بطريقة اصطلاحية، فإنَّ هذا -على فائدته- ليس موضوعَ اهتمامنا في المقام الذي نحن فيه، مع أنّه يستحق أن يكون موضوعاً لبحث مستقل، ويسعنا هنا استعمال هذه المفاهيم بوصفها فئة واحدة من فئات الفكر والسلوك الإنساني، وتقع في حقل دلالي مشترك.

والقيمُ والأخلاقُ هي محددات وضوابط لسلوك الناس، تُمَيِّزُ النوعَ الإنساني عن غيره من المخلوقات، ولذلك فإنَّها ترتبطُ بمتطلبات الاجتماع الإنساني والعيش المشترك، كما ترتبط بالكرامة الإنسانية. وتقع قضايا القيم في القلب مما شرَعَتْ له الأديانُ والفلسفات المختلفة منذ بدء الحياة الإنسانية. ومن ثمّ فإنَّ هذه القضايا ليست قضايا نسبية تُتْرَكُ الطريقةُ التي يتمُّ فيها فهمُها والتعاملُ معها للقناعات الشخصية، والتوجهات الإيديولوجية للفرد، وليست هي معاييرُ يتمُّ تحديدُها والتقنينُ لها بالأساليب الديمقراطية ليلتزم بها أفراد الجماعة، مع إبقاء الهامش الأكبر لما يمكن أن يعدّ ضمن الحريات الشخصية فحسب، وكذلك ليس من الحكمة أن ننفي عن قضايا القيم والأخلاق وجود منطلقات موضوعية عامة يجمع عليها العقلاء من الناس لخصائص فيها في حد ذاتها.

والقيمُ والأخلاق -في هذا السياق- لا تقتصر على ما كان معروفاً من قضايا الصدق والأمانة والوفاء وأمثالها من الفضائل العامة، التي تتعلق بسلوك الفرد مع نفسه ومع الآخرين، وإنَّما تشمل -بالإضافة إليها- فئاتٍ من القيم الخاصة بالحياة المدنية؛

من مسؤولية اجتماعية، واحترام الآخرين، وقيم الولاء والانتماء العامة في دوائره المختلفة على مستوى الشعب والأمة والإنسانية، كما تشمل القيم المهنية المتعلقة بالتعامل مع أشياء البيئة وحسن تنظيمها واستثمارها. وعلى هذا الأساس تعددت المجالات التي ظهرت فيها فئات القيم، فثمة قيمٌ للحكم والسياسة، وقيمٌ للأسرة والمجتمع، وقيمٌ للإنتاج والاستهلاك في الاقتصاد، وقيمٌ علمية "أكاديمية" في التعليم، وقيمٌ في التعامل مع البيئة، وقيمٌ إنسانية في التعامل مع الآخرين، وهكذا.

وعند تحليل موقع القيم في الحياة العامَّة، نلاحظُ أنَّ قضايا القيم والأخلاق في كثير من المؤسسات تُذْكَرُ في سياقيْن، وكلاهما يتعلَّقان بالنصوص التشريعية؛ الأول عند تحديد رؤية المؤسسة ورسالتها وأهدافها العامة، وترد في نصوص عامة إنشائية، والثاني عند تحديد مواد الأنظمة والتعليمات الخاصة بالعقوبات والإجراءات التأديبية المترتبة على مخالفة العاملين في المؤسسة لتلك التعليمات، وتأتي في نصوص إجرائية محددة. ونحن نرى ضرورةَ القيام بتحويل جذري في طبيعة الاهتمام بالبعد القيمي والأخلاقي، من الاتجاه السلبي الذي يركِّز على معالجة المخالفات عند وقوعها، إلى اتجاه إيجابي يركِّز على تعليم القيم بطريقة تَمْنَعُ وقوعُ المخالفات. وهذا يَعْنِي أنَّ الإعلاءَ من شأن القيم في الحياة العامة، سوف يتطلَّب من مؤسسات المجتمع اتخاذَ الإجراءات المتنوعة التي تعزِّزُ التوجُّهَ الإيجابي في التفكير بالقيم والتعامل معها، وتُعِينُ في بناء مُنَاخ أخلاقي في المؤسسة يُسْهِمُ فيه التشريع والتوجيه، ويسودُ فيه الالتزام بالسلوك القيمي من جميع أفراد البيئة الاجتماعية والمؤسسية، وتتعاضدُ فيه القدوةُ الحسنة في مختلف مستويات المسؤولية. وهذا المناخ الذي يدعو إلى الالتزام بالمعايير القيمية والأخلاقية ويشجع عليها، هو الذي يُضَيِّقُ فُرَصَ وقوع المخالفات ويقلِّلُ منها.

لكنَّ موضوعَ "التأصيل الإسلامي للقيم" يتعلق بمصطلح القيم، لا بمفهوم القيم، كما نجده في التراث الإسلامي وفي الكتابات المعاصرة. فَمَع أنَّ موضوعَ القيم هو نفسُه موضوعُ الفضائل والآداب والأخلاق، الذي جرى تناولُه بصورة مكثفة في

التراث الإسلامي، فإنَّ مصطلحَ القيم لم يكنْ مستعملاً في أدبيات هذا التراث، رغم ورود المادة اللغوية للقيم (من مشتقات جذْرها قَوَمَ) في القرآن الكريم مئات المرات. ومن ناحية أخرى فإنَّ محاولةَ "التأصيل الإسلامي للقيم" رُبَّما تستدرك على المنهج الذي تعاملت فيه بعض مراجع التراث الإسلامي مع قضايا القيم والمثل والأخلاق، حين جعلت تراث اليونان مرجعيةً لعرض هذه الموضوعات ودراستها.

كثيرةٌ هي المصطلحات القرآنية التي تتعلَّقُ بالدلالة المعاصرة لمصطلح القيم، وأهميتها في الحكم على السلوك البشري، فإذا كانت الأخلاق وصفاً لسلوك الإنسان، فإنَّ القيمَ معايير لتقويم هذا السلوك، فالإنسان يسلك سلوكاً أخلاقياً محدداً؛ لأنَّه يتبنّى قيماً محددة. ونحن نلاحظ أن المصطلحات القرآنية ذات العلاقة بالقيم تقع في مستويات مختلفة في العموم والخصوص؛ إذ يمكن تصنيف القيم في فئات حسب معايير متعددة:

- فالحقُّ، والعدلُ، والخيرُ، والإحسانُ، والتقوى هي قيمٌ عليا حاكمة رئيسية، بينما الحياءُ، والبِّر، والصبر، والعفو، والوفاء هي قيمٌ مشتقة فرعية.

- والعَدلُ، والشورى، والحريَّة، قيمٌ في البناء السياسي للأمَّة؛ والتكافل، والكرم، والصدقة، قيم في البناء الاجتماعي للأمة؛ بينما الشجاعة، والحلم، والصدق، هي قيمٌ في التزكية النفسية للأفراد.

- وقد يكونُ التصنيف على أساس التمييز بين قيم الأمر وقيم النهي.

- وقد يكون التصنيف على أساس القيم الواجبة والقيم المندوبة.

- وقد تكون "مقاصدُ الشرع" الخمسة نظاماً مناسباً لتصنيف القيم، تندرج تحت كل منها قيم فرعية منبثقة عنها.

- والإسلام هو "الدين القَيِّم" و"دين القَيِّمة"، وقد تكرر ذلك في القرآن الكريم ست مرات، الأمر الذي يسوِّغُ القولَ بأنَّ دينَ الإسلام هو دينُ القيم الفاضلة،

والثابتة. ومن ثَمَّ فإنَّ نظامَ القيم في الإسلام هو نظامُ الإسلام بصورته الكلية العامة: عقيدة، وعبادة، وشريعة، وأخلاقاً.

- وهكذا....

لكنَّ أيَّ تصنيف للقيم لا يُلْغِي حقيقةَ التداخل والترابط بين المعاني والدلالات المختلفة للقيم والفضائل، بحَسب زاوية النظر إلى فئات القيم أو إلى أيِّ قيمة مفردة، فقد ترتفع قيمةُ العدل لتصبحَ إطاراً لكلِّ القيم الأخرى، وقد ترتفع قيمةُ التقوى لتكون هي المستوى الأعلى. وإذا أخذنا "التوحيد" بوصفه قيمةً إسلامية، فسيكون -من غير شك- هو القيمة العليا.

أمَّا في الكتابات المعاصرة، فإنَّ مصطلح القيم يظهر بطرق عديدة، معظمُها يعكس مرجعيةَ الفكر الغربي، سواءً في أصوله اليونانية القديمة أو في كتابات عصر التنوير الأوروبي. فبعضُ هذه الكتابات تُحيلُ مفهومَ القيم إلى عالَم المثل والمبادئ الأخلاقية العليا التي تحدَّثَ عنها أفلاطون، وهي مبادئ أزلية مطلقة تتَّصف بالكمال، ويجمعها مثلث القيم العليا: الحق، والخير، والجمال. كما أنَّها فضائل تتَّصفُ بها النفس عندما تخضع قواها لحكم العقل. أمَّا مرجعيةُ عصر التنوير الأوروبي فيحيلُ مصطلحَ القيم إلى الفيلسوف الألماني "كانت Kant" الذي وضع قواعد فلسفة القيم، ثم استقرت الموسوعات والمعاجم الفلسفية على عدّ "علم القيم Axiology" فرعاً من الفلسفة. وحتى في علم الاقتصاد المعاصر، فإنَّ القيمةَ تَعْني المنفعةَ المتحققة من أيِّ شيء، أو أيِّ إجراء اقتصادي بالمقارنة مع ما يمكن أنْ يتحقق من شيء آخر أو إجراء آخر، وما دراسات الجدوى إلا محاولات لحساب هذه القيمة أو المنفعة التي يمكن للمشروع المقترح أنْ يحققها.

إنَّ نظامَ الاعتقاد في الإسلام هو الأساسُ لنظام القيم، فإذا كانت العقيدة في الإسلام تقرِّرُ أن الله سبحانه قد خلق الإنسان ليكون خليفةً في الأرض، فإنَّ نظام القيم

هو مجموعة المبادئ والمعايير التي تستهدف ضبط السلوك البشري وتوجيهه؛ لتحقيق الاستخلاف البشري في الأرض. وإذا كانت تلك العقيدة تقرر أنَّ الله الخالق قد خَلَقَ الإنسانَ في أحسن تقويم، وأنَّه كرَّمَهُ بتسخير أشياء الكون وظواهره له، وأنَّه فضَّلَهُ على كثير ممن خلق تفضيلاً بالعقل والإرادة، فإنَّ النفسَ البشرية وكرامتَها وحياتَها هي قيمةٌ عالية الشأن، وهو ما جَعَلَ حفظَ النفس المقصدَ الضروري الأوَّلَ من المقاصد الكلية للشريعة. ولذلك فإنَّ التشريعات الإسلامية وهي تُنصُّ على حرمة النفس الإنسانية وصيانتها من أي ظلم أو اعتداء، إنَّما تؤكد البعد القيمي والأخلاقي للشريعة الإسلامية في كلِّياتها وجزئياتها على حد سواء.

والقيم والأخلاق في التفكير الإسلامي أمورٌ شرعية معقولة؛ فعندما نقولُ: الحَسَنُ ما حسّنَهُ الشرع، والقبيحُ ما قبّحَهُ الشرع، فهذا لا يَعني مطلقاً غيابَ العقل عن عملية التحسين والتقبيح؛ فالشرعُ ما حَكَمَ العقلُ بكونه شرعاً، وحين تَشْتَبِهُ الأمورُ على العقل، فإنَّه: أي العقل، يَردّ المتشابهَ إلى المحكم، ويتدرَّجُ هذا العقل في ترجيح الظنِّ درجةً درجةً في اتجاه اليقين.

ومع أنَّ الفردَ الإنساني يتشرَّبُ منظومةَ القيم من البيئة الاجتماعية التي ينشأ فيها، ويتقبَّلُها بطريقة سهلة؛ لأنَّ هذه القيم تتَّسقُ مع الفطرة البشرية، وهي مكونٌ من مكوناتها، فإنَّ القيمَ الفاضلة هي قيمٌ فاضلةٌ في حدّ ذاتها، ولذلك فإنَّ الناس غالباً ما يتَّفقون عليها. فقيمُ الحياء والستر والاحتشام مثلاً -منذ عرفت في الجنس البشري- لم تكن قيماً اجتماعية تَوَاضَعَ الناسُ عليها، وأصبحت مِنْ ثَمَّ محددات وموجهات لسلوك الأفراد في مجتمعاتهم، فمنذ تكشفت الخصائص البشرية الخاصة بحياة الإنسان على الأرض، بعد الأكل من الشجرة، أدرك آدم وحواء قيمة الحياء، وظهر لديهما خلق الستر ﴿وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا مِنْ وَرَقِ الْجَنَّةِ.﴾ (الأعراف: ٢٢)

ثم إنَّ الإنسان لا يعيش إلا في مجتمع، فالتجمُّعُ الإنساني فطرةٌ بشرية؛ وليس ثَمَّة تجمع دون نظام ومعايير وقيم يقبل بها المجموع ويرتضونها. وهذه القيم لا بد أن تتصف بما تتصف به القيم من: ثبات واستقرار، وتنظيم في حَمْل المسؤولية، ووَزْن وعائد ومنفعة، واستقامة في نيَّة الإنسان وحسن سلوكه.

وهكذا ينشأ الإنسان منذ ولادته على القيم الفاضلة التي يتشرَّبُها الفردُ من الأسرة، حيث البيئة الأولى للتربية على هذه القيم الفطرية. ويتشرَّبُها الإنسان بالسماع، والمشاهدة المباشرة، والسلوك الدوري المعتاد، حتى لا يعود يسألُ عن سرّ ذلك، ويكون التشرُّبُ عادةً بطريقة تدريجية وغير واعية. ولما كانت الأسرة هي وحدة بناء المجتمع، وكان لها هذا الدور الكبير في التربية على القيم، فإنَّ إصلاح المجتمع ولا سيّما في مجال القيم والأخلاق، إنَّمَا يبدأ في الأسرة.

فالأسرةُ في التفكير الإسلامي هي مستودعُ القيم؛ فللمرأة في الأسرة أنوثتها، وأنوثة المرأة قيمةٌ جمالية ذاتُ أسرار عميقة، وكذلك رجولةُ الرجل في الأسرة، فالمرأة لا تكتمل شخصيتُها البشرية إلا بالرجل، وكذلك الرجل، لا تكتمل شخصيتُه البشرية إلا بالأنثى. وفي الأسرة تكون الأنثى أمّاً وجدَّة وأختاً وبنتاً وعمَّة وخالة... . وكذلك الرجل يكون أباً وابناً وجدّاً وأخاً وعمَّاً وخالاً...، فليس للمرأة مكان خارج الأسرة، وليس للرجل مكان خارج الأسرة أيضاً.

ومثلما أنَّ الأسرة قيمة في حَدَّ ذاتها، فإنَّها تختزنُ في مكوناتها قيماً ذات شأن عظيم في الوجود البشري، فكلُّ مفاهيم الأسرة: الأمومة، والأبوة، والبنوة، والعمومة والخؤولة...، قيمٌ ذات شأن عظيم في منظومة القيم الإسلامية؛ ذلك أنها جميعاً مشتقة من المفهوم الإسلامي العميق، مفهوم الرَّحِم، وهو مصطلحٌ قرآني أصيل، يحمل قداسةَ خاصة، ويمثِّل رابطةً فطرية تربط الأصول والفروع، ولذلك لم تكن صلةُ الرحم مسؤولية اجتماعية فحسب، بل هي عمل تعبدي.

لماذا التأصيل الإسلامي للقيم؟!

١. البحث عن مرجعية في تحديد القيم:

ثَمَّة عوامل عديدة تتطلب التأصيل الإسلامي للقيم. ومن أهم هذه العوامل طبيعة التحولات العالمية التي طرأت في القرن الماضي، وفي نصفه الثاني على وجه التحديد. فقد أصبحت موازين القوى في العالم تتحول من الاهتمام بالجوانب العسكرية والسياسية والاقتصادية، إلى الجوانب الفكرية والثقافية والاجتماعية، وأخذت المنظمات الإقليمية والدولية تمارس أدواراً مباشرة في فرض الهيمنة على الشعوب، في مسائل كانت تمثل إلى عهد قريب "خصوصيات" ثقافية أو دينية مقدسة. وأخذت تلك الخصوصيات المقدسة تُخْلِي موقعَها أمام "الشرعية الدولية" بوصفها "مرجعيةً" لا سبيل إلى تجاوزها. وبعد أن كانت الشرعية الدولية هي قرارات سياسية وعسكرية، أصبحت قرارات تتعلق بحقوق الإنسان، والثقافة السكانية، والمجتمع المدني، وحقوق المرأة، ومفهوم الأسرة، إلخ.

وهذه القرارات تُتَّخذُ عادة في مؤتمرات دولية متخصصة، تهيمن عليها قوى غربية، تفرض موضوعات البحث واتجاهاته على الآخرين، على افتراض أنَّ الغرب المتقدم قد توصل إلى منظومة القيم الإنسانية العامة (ذات العلاقة بموضوع المؤتمر: السكان، الثقافة الجنسية، مفهوم الأسرة، حقوق الإنسان، ثقافة السلام...) وعلى الآخرين أن يتعلَّموها، وينظِّموا الحياة في مجتمعاتهم على أساسها، ويتخلَّوا عن القيم التقليدية التي ارتبطت بالتخلف والماضي.

وهكذا أصبحت هذه المؤتمرات وما يتخذ فيها من قرارات "مرجعيةً" في تحديد القيم، وأنماط السلوك التي تملك "الشرعية" في كثير من المجتمعات العربية والإسلامية. وأصبحت هذه الشرعية مبرراً للنخب العلمانية والليبرالية الحاكمة في بلدانها، للتخلي عن القيم الإسلامية التي كانت تعطي لمجتمعاتنا خصائصها "الأصيلة"، وتعبّر عن هويتها

"الأصلية." وبدلاً من أن تصبح مجتمعاتنا مصدراً "يصدّر" القيم التي تحتاج إليها الحضارة البشرية المعاصرة، ويبشر بها ويدعو إليها، لتحقيق مصالح البشرية كافة، أصبحت مجتمعاتنا مستورداً لقيم الشرعية الدولية التي تسعى لإذابة هويات الشعوب والمجتمعات، وتنميط قيمها وعولمتها. وقد وصل الأمر بالجهود المبذولة لتسييد قيم الشذوذ الجنسي مثلاً، في المجتمعات الإسلامية، أن منعت المنظمات الأوروبية لحقوق الإنسان المساعدات المقررة للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان؛ لأن الأخيرة "لم تنظم فعاليات تضامنية مع المثليين المصريين الذين اعتقلتهم السلطات المصرية بتهمة ممارسة الشذوذ."[٢]

ومن هنا فإنَّنا نحتاجُ إلى التذكير بالمرجعية الإسلامية للقيم في مجتمعاتنا، بدلاً من مرجعية المؤتمرات الدولية، ليس لأنَّ هذه المرجعية تتفوق في مشروعيتها الدينية عند المسلمين وحسب، وإنَّما لأنَّ القيم التي تأتي بها هذه المرجعية هي القيم التي تحقق للإنسان كل ما يصبو إليه من هدى وخير، وتبتعد به عن المتاهات التي تقوده إلى الهلاك والدمار. والتذكير بالمرجعية الإسلامية للقيم، والتأكيد على ضرورة اعتمادها، هو ما نودُّ الوصول إليه من تأصيل إسلامي للقيم.

٢. معالجة تهميش القيم:

تعَالتْ الدعواتُ في السنوات الأخيرة إلى ضرورة التكيُّف مع متطلبات العولمة، وقواها المهيمنة، والاتصاف بالمرونة بشأن الخصوصيات الثقافية، وما تتضمنه هذه الخصوصيات من قيم، وأخلاق، ومعايير للانتماء الفكري، والسلوك الاجتماعي والاقتصادي. ولا شك في أنَّ قوى العولمة ووسائلها الإعلامية الطاغية قد أدخلت كثيراً من قيمها إلى كل بيت، وأسهمت في "تنميط القيم" في مختلف مجالات الحياة الفردية والاجتماعية. وإذا كانت القنواتُ الفضائية من أهمِّ أجهزة العولمة، والثقافةُ

[٢] جريدة الحياة اللبنانية في ١٠ أغسطس (آب) ٢٠٠١م.

الاستهلاكية من أهمِّ المظاهر المرتبطة باقتصاد العولمة، فإنَّ الإسراف الملحوظ في أفلام الجنس، والعنف، والإعلانات المرتبطة بالثقافة الاستهلاكية، التي تبثُّها مئات القنوات الفضائية على مدار الساعة، قد أقصى القيم التقليدية المحافظة التي كانت تركز على الروابط الأسرية، ومظاهر الحياء، وفضائل الأخلاق، مثلما أقصت قيم التدبير والادخار والتكافل ومتعة الشعور بالتميُّز والاستقلال.

التعلل بالعولمة إذن أتاح المجال لإحلال "قيم العولمة" مكان "القيم التقليدية"، بحجة أنَّ هذه القيم تأتي إليك في صورة "سلَّة كاملة" تتضمَّنُ متطلبات الحداثة والتقدم، ولك أنْ تأخذَها جملةً أو تدعَها -إن استطعت- جملة؛ لك أنْ تأخذَها كلَّها وتتكيَّفَ مع متطلباتها، ولك أنْ ترفضَها إن استطعت، وتعيش في "خصوصياتك الثقافية" منعزلاً في هامش المجتمع الحديث.

والتعلل بمصالح الناس التي تستدعي المرونة في مسائل القيم والأخلاق، وضرورة التكيف مع المستجدات، لا يحقق للناس أيّاً من المصالح الحقيقية، فثمة أمور ثابتة لا تتغير من أجل ما يُظَنُّ أنَّه مصالح، مثل العبادات والقيم والأخلاق المقررة شرعاً، بل إنَّ مصالح الناس تدور حول التمسك بهذه الثوابت والالتزام بها، وتنهار مصالحهم الحقيقية عندما تنهار هذه الثوابت.

إنَّ أحد أسباب تهميش القيم هو ربط معنى القيم بالإيديولوجيا، ومع أنَّ موضوع القيم أصبح من الموضوعات المركزية في التفكير النظري، وهو فرع من التفكير الفلسفي التقليدي، إضافة إلى الخاصية المعيارية التي تلحق به غالباً، فإن مصطلح الإيديولوجيا قد اكتسب صفات سلبية، لارتباطه بالتحيّز لموقف محدد لا يشترط فيه أي تفكير عقلاني أو معياري. وتحت ذريعة "نهاية الإيديولوجيا" تتصاعد مبررات دعوى تهميش القيم!

٣. معالجة فكرة نسبيّة القيم:

لقد تمخَّض عن أفكار الحداثة والتنوير في أوروبا مبدأ "النسبية في القيم"، الذي يعنى حرية الاختيار، وهو أمر يتصف بالتغاير، ولا يعرف الثوابت والمطلقات. وهذا المبدأ يفترض جواز اختلاف القيم (أو ضرورة اختلافها) باختلاف الوسط الثقافي في الأماكن المختلفة، وباختلاف الزمان والمرحلة التاريخية، ومتطلبات التطور، التي لا تعود فيها بعض القيم صالحة، ويلزم استبدال قيم جديدة بها، وباختلاف طبيعة المجتمع وأفراده وما يرونه صالحاً لهم محققاً لحاجاتهم.

وحقيقة الأمر أن للقيم بُعْدَيْن متلازمين: البعد الأول يمثل القيم في أصلها الثابت الذي يرتبط بالفطرة البشرية، والمشتركات الإنسانية، وقاعدة التعارف والتآنس. وهو البعد المطلق من القيم الذي يتحكم في فكر الناس وسلوكهم وعلاقاتهم. والبعد الثاني يمثل القيم في مجالات تطبيقاتها المتغيرة في الزمان والمكان والإنسان.[٣]

والعلاقة بين البعدين تشبه علاقة المادة ذات التركيب المحدد الثابت، مع الوعاء الذي توضع فيه، فإنَّ تغيُّر شكل الإناء وحجمه لا يغيِّر من طبيعة المادة، ولا حجمها، فاختلافُ مجال التطبيق العملي للقيم في الواقع المتغير للناس مكاناً وزماناً، لا يعْنِي تغيير القيم المرجعية التي يستند إليها الناس في سلوكهم وعلاقاتهم. ويبقى وصف المطلق والثابت للقيم عند تنْزيلها على الواقع النسبي المتغير.

لقد عملتْ فكرةُ النسبية على تهميش القيم وإفقادها قوتها المرجعية في التفكير والتنظير؛ وهذه هي "قوة القيمة". ومع افتقاد القوة المرجعية للقيمة، أصبحت النسبية سلطة قهرية تبرر التحلل من أية معايير؛ فأصبحت هذه السلطة تعبيراً عن "قيمة القوة".

---

[٣] إسماعيل، سيف الدين عبد الفتاح. **مدخل القيم، سلسلة مشروع العلاقات الدولية في الإسلام**، القاهرة: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ١٩٩٦م، ص ٢١.

ويسهمُ التمييز بين قيم الغايات وقيم الوسائل في فهم مسألة النسبية في القيم؛ فقيمُ الغايات قيمٌ مطلقة توصف أحياناً بالقيم المركزية أو القيم العليا، وهي لا تختلف باختلاف الزمان أو المكان أو الأحوال، وهي تُطلب لذاتها لا لغيرها، وتتحدَّدُ في الدراسات الفلسفية بمثلث القيم العليا: الخير والجمال والحق. وتتحدد في الدراسات الدينية حسب توجهات الفرق الكلامية بـ: التوحيد والنبوة والمعاد. وتتحدد في بعض الدراسات الحضارية بـ: التوحيد والتزكية والعمران، وهكذا. أمَّا قيمُ الوسائل فإنَّها تكون وسيلةً لتحقيق قيمة أخرى أعْلى منها في العادة، وهذه القيم ذات طبيعة نسبية تتغير بتغير الزمان والمكان والأحوال، فالثروةُ مثلاً قيمةٌ مهمة، لكنَّها لا تُجْمَعُ لذاتها، وإنَّما لما توظَّف من أجله من غايات قد تكون نبيلة وقد لا تكون. والعلمُ قيمةٌ، واكتسابه لا يكون لذاته، وإنَّما يُكتسب لغايات أخرى، وهكذا.

٤. معالجة ازدواجية المعايير القيمية:

ما الذي يجعلُ القبول بقيمة معينة والالتزام بها أمراً سائداً أو نادراً؟ وما علاقة ذلك بطبيعة تلك القيمة، ومصدرها؟ ألا نجد في عالمنا المعاصر أنَّ القيم هي تحقيق المصالح الخاصة بفرد أو فئة أو مجتمع، دون النظر إلى انعكاسات ذلك على الآخرين؟ وكيف يستوي -في بعض العقول البشرية- أنْ يكون تحقيق تلك المصالح عند فئة، وحرمان الفئات الأخرى منها قيماً معتبرة في الحالتين؟

من المعايير الأساسية في تحديد مفهوم القيم، وما يرتبط بها من معايير أخلاقية، صلتها بالضمير البشري، وبالفطرة البشرية، وعندها سوف يبقى الحق حقاً، والخير خيراً. ولكن إذا كان الصدق فضيلةً وخلقاً نبيلاً عند عقلاء الناس، أفلا يُعدّ الكذب والمكر والخديعة عند بعض السياسيين وسائل للوصول إلى أهداف غير نبيلة، تنتهي أحياناً بـ"جرائم ضد الإنسانية!"

وننقل هنا نصاً للمفكر الأمريكي المعارض "ناعوم تشومسكي" يقول فيه: "في الحقيقة ربَّما يكون أهم المبادئ الأخلاقية الأساسية هو مبدأ العالمية universality؛ بمعنى أنَّه إذا كان أمر معين صواباً بالنسبة لي، فإنَّه لا بد أنْ يكون صواباً بالنسبة لك، وإنْ كان خطأ بالنسبة لك، فلا بد أنْ يكون خطأ بالنسبة لي. وأيُّ نظام أخلاقي جدير بالنظر فلا بد أن يكون هذا المبدأ في القلب منه. لكنَّ هذا المبدأ هو في موضع الإهمال في الوقت الحاضر، والأمثلة على ذلك كثيرة؛ خذ مثلاً جورج دبليو بوش، الذي صادف أنَّه الرئيس الأمريكي حالياً. فإذا طُبِّقت المعايير التي طبقت على مجرمي النازية في نورمبرغ، فإنَّ هذا الرجل يجب أن يعدم شنقاً حتى الموت، ومع ذلك فإنَّ هذا الأمر يصعب تصوره، ولا يسمح حتى بمناقشته؛ لسبب واضح أنَّنا لا نطبق على أنفسنا المبادئ التي نطبقها على غيرنا. هناك كلام كثير عن الإرهاب وكم هو شنيع! لكنه إرهاب من؟ إرهابنا ضدهم؟ أعني هل هذا أمر يمكن التفكير فيه؟ لا! إرهابنا يُعدّ أخلاقية عالية! ويُعدّ دفاعاً عن النفس! أما إرهابُهم ضدَّنا فهو أمرٌ فظيع وشنيع! إنَّ محاولة الارتفاع إلى مستوى الحد الأدنى من الأخلاق، والدخول في مجال الخطاب الأخلاقي أمر في غاية الصعوبة، لأنَّ ذلك يعني القبول بمبدأ "العالمية" وتستطيع أن تجرب بنفسك إلى أيِّ حدٍّ يمكن القبول بذلك، على المستوى الشخصي أو في الحياة السياسية، ذلك أمر نادر جداً!"[٤]

خاتمة:

مصطلحُ التأصيل الإسلامي واحدٌ من التعبيرات العديدة الممثِّلة لجهود الإصلاح الحضاري في المجتمعات الإسلامية، حين تستند هذه الجهود إلى المرجعية الإسلامية، وتسعى لصياغة خطاب إسلامي معاصر، يؤمن بصلاحية الإسلام، ويتعامل مع الواقع

[4] Chomsky, Noam. *Arts and Opinion* Vol.6, No. 6. 2007 Interviewd by Babriel Nattew Schivone.

ومستجداته وقضاياه المعاصرة، ويقدم حلولاً حقيقة وإبداعية لمشكلاته، ويسهم في تمكين الأمة من النهوض الحضاري وأداء دورها في بناء حضارة إنسانية راشدة.

ونقترح في هذا المقام معادلةً معرفية للتأصيل الإسلامي، تقوم على تفاعل العقل المسلم مع مكونين أساسيين من مصادر المعرفة؛ أولهما: معطيات المرجعية الإسلامية المتمثلة في القرآن الكريم، والسنة النبوية الشريفة، وتراث العلماء المسلمين عبر التاريخ، وثانيهما: إنجازات العلماء والمفكرين من الشعوب والثقافات والحضارات الأخرى، وخلاصة ما انتهت إليه التجربة البشرية. هذه المعادلة تُعَبِّر عن تفاعل، يؤدي كلٌّ مكوِّن من مكوناته دوراً مهماً في ترشيد العقل البشري وهدايته، فالمكوِّن الأول يشكِّل إطاراً مرجعياً يُحَصِّنُ العقلَ من الانحراف ويوجهه نحو المقاصد والغايات، والمكوِّن الثاني يفتح للعقل أبواباً للتأمل في دلالات النصوص وحكمتها ومقاصدها، وتَبقى معطياتُ كل من المكوِّنَيْن في تفاعل مستمر في العقل المسلم، بصورة تعين هذا العقل على استمرار الترقي في الاكتشاف والإبداع.

وليس من السهل أن نتصوَّرَ هذا الفهمَ للتأصيل الإسلامي في مستوى واحد، فهو للعلماء والباحثين المتخصصين يشترطُ شروطاً قد لا تتوافر لغيرهم، نذكر منها ثلاثة شروط على وجه التحديد؛ أولها: التمكُّن التفصيلي من العلوم الإسلامية التقليدية، وثانيها التمكن التفصيلي من العلوم الحديثة ذات العلاقة، وثالثها القدرة المتميزة على الاستيعاب والتجاوز؛ لإبداع رؤية متطورة متجددة. بينما يكفي لفئات أخرى الإلمام بالعلوم المشار إليها من مصدَرَيْها، واستيعاب خلاصاتها (بدلاً من التمكن منها) والقدرة على الإدراك الإجمالي لهذه الخلاصات، وفهم صلتها بالقضايا المعاصرة، واستحضارها في بناء رؤية الإنسان للأمور وسلوكه في الحياة العملية.

إنَّ التأصيل الإسلامي للقيم يتطلب جهوداً متصلة من العلماء والمفكرين والباحثين المتخصصين، كما يتطلب جهوداً مماثلة من غيرهم من دعاة الإصلاح والنهوض في المجتمع الإسلامي. ذلك أنَّ مجتمعاتنا الإسلامية تمرُّ منذ ما يقرب من ثلاثة قرون في حالة من التخلف الحضاري، ليس بالقياس إلى ما حققته الأمم الأخرى وحسب، بل بالقياس إلى ما يشترطه الإسلام لهذه الأمة من مواقع القيادة والخيرية والرشد الحضاري. ولما كانت القيم هي معايير للسلوك البشري السوي، فإنَّ وَعْيَ جهود الإصلاح على مركزية القيم في ضبط السلوك وتوجيهه وترشيده أمرٌ على غاية الأهمية. ثُمَّ إنّ فوضى القيم، التي تسود العالَمَ المعاصر اليوم، تجعل هذا العالم في أمسِّ الحاجة إلى إسهام الإنسان المسلم في تقديم رؤيته؛ لإعادة بناء الشخصية، وإعادة بناء العالم.

ولكن هل من سبيل إلى أنْ يَسمعَ العالَمُ صوتَ الإنسان المسلم، عبر رؤيته لمجتمع مسلم يبْرُزُ للعيان أنموذجاً حياً للقيم التي يدعو إليها؟!